

التحرير والتنوير

(لو أراد اﻻ أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء سبحانه هو اﻻ الواحد القهار [4]
(موقع هذه الآية موقع الاحتجاج على أن المشركين كاذبون وكفارون في اتخاذهم أولياء من
دون اﻻ وفي قولهم (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى اﻻ) وأن اﻻ حرمهم الهدى وذلك ما تضمنه
قوله قبله (إن اﻻ لا يهدي من هو كاذب كفار) فقص إبطال شركهم بإبطال أقواه وهو عدوم
في جملة شركائهم شركاء زعموا لهم بنوة اﻻ تعالى حيث قالوا (اتخذ اﻻ ولدا) فإن
المشركين يزعمون اللات والعزى ومناة بنات اﻻ تعالى (أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة
الأخرى ألكم الذكر وله الأنثى) .

قال في الكشف هنالك " كانوا يقولون : إن الملائكة وهذه الأصنام " يعني هذه الثلاثة "
بنات اﻻ " . وذكر البغوي عن الكلبي كان المشركون بمكة يقولون : الأصنام والملائكة بنات
اﻻ فخص الاعتقاد بأهل مكة والظاهر أن ذلك لم يقلوه في غير اللات والعزى ومناة لأن
أسماءها مؤنثة وإلا فإن في أسماء كثير من أسماء أصنامهم ما هو مذكر نحو ذي الخلصة وذكر
في الكشف عند ذكر البسمة أنهم كانوا يقولون عند الشروع في أعمالهم : باسم اللات باسم
العزى .

فالمقصود من هذه الآية إبطال إلهية أصنام المشركين على طريقة المذهب الكلامي .
واعلم أن هذه الآية والآيات بعدها اشتملت على حجج انفراد اﻻ .
ومعنى الآية : لو كان اﻻ متخذا ولدا لأختار من مخلوقاته ما يشاء اختياره أي لاختار ما هو
أجدر بالاختيار ولا يختار لبنوته حجارة كما زعمتم لأن شان الاختيار أن يتعلق بالأحسن من
الأشياء المختار منها فبطل أن تكون اللات والعزى ومناة بنات اﻻ تعالى وإذا بطل ذلك عنها
بطل عن سائر الأصنام بحكم المساواة أو الأخرى فتكون (لو) هنا هي الملقبة (لو)
الصهبية أي التي شرطها مفروض فرضا على أقصى احتمال وهي التي يمثلون لها بالمثل المشهور
: " نعم العبد صهيب لو لم يخف اﻻ لم يعصه " فكان هذا إبطالا لما تضمنه قوله (والذين
اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) إلى قوله (كفار) .

وليس هو إبطالا لمقالة بعض العرب : إن الملائكة بنات اﻻ لأن ذلك لم يكن من عقيدة
المشركين بمكة الذين وجه الخطاب إليهم ولا إبطالا لبنوة المسيح عند النصارى لأن ذلك غير
معتقد عند المشركين المخاطبين ولا شعور لهم به وليس المقصود محاجة النصارى ولم يتعرض
القرآن المكي إلى محاجة النصارى .

واعلم أنه بنى الدليل على قاعدة استحالة الولد على اﻻ تعالى إذ بني القياس الشرطي على

فرض اتخاذ الولد لا على فرض التولد فاقتضى أن المراد باتخاذ الولد التبني لأن إبطال التبني بهذا الاستدلال يستلزم إبطال تولد الابن بالأولى . وعزز المقصود من ذكر فعل الاتخاذ بتعقيبه بفعل الاصطفاء على طريقة مجازاة الخصم المخطئ ليغير في مهواة خطئه أي لو كان لأحد من □ نسبة بنوة لكانت تلك النسبة التبني لا غير إذ لا تتعقل بنوة □ غير التبني ولو كان □ متبنيا لاختر ما هو الأليق بالتبني من مخلوقاته دون الحجارة التي زعمتموها بنات □ . وإذا بطلت بنوة تلك الأصنام الثلاثة المزعومة بطلت إلهية سائر الأصنام الأخرى التي اعترفوا بأنها في مرتبة دون مرتبة اللات والعزى ومناة بطريق الأولى واتفاق الخصمين فقد اقتضى الكلام دليلين : طوي أحدهما وهو دليل استحالة الولد بالمعنى الحقيقي عن □ تعالى وذكر دليل إبطال التبني لما لا يليق أن يتبناه الحكيم .

وهذا وجه تفسير هذه الآية وبيان وقعها مما قبلها وبه تخرج عن نطاق الحيرة التي وقع فيها المفسرون فسلخوا مسالك تعسف في معناها ونظمها وموقعها ولم يتم لأحد منهم وجه الملازمة بين شرط (لو) وجوابها وسكت بعضهم عن تفسيرها . فوقع في الكشاف ما يفيد أن المقصود نفي زعم المشركين بنوة الملائكة وجعل جواب (لو) محذوفا وجعل المذكور في موضع الجواب إرشادا إلى الاعتقاد الصحيح في الملائكة فقال (يعني لو أراد □ اتخاذ الولد لامتنع ولم يصح لكونه " أي ذلك الاتخاذ " محالا ولم يتأت إلا أن يصطفى من خلقه بعضه ويختصهم ويقربهم كما يختص الرجل ولده وقد فعل ذلك بالملائكة فغركم اختصاصه إياهم فزعمتم أنهم أولاده جهلا منكم بحقيقته المخالفة لحقائق الأجسام والأغراض) .